

ل يدّوا في الجزائر وإن أصدت من القانون الفرنسي نفن الشروط المعلقة بالقرارات إذ وهي ث ع والمائلة أساسا في شرط الصام والغير المركز القانوني والنفاد ، فهي ث ع شروط مقلدة دصفة مالطاقة الماما مع الالوجه الفرنسي وإن الم القليدها دون إشكال إل أن اسالعمالها أدرز الكثير من انزمات عند رجال القانون الإداري الجزائري . والجدر الإشارة أن جميع المؤلفات الالي زهدت لشرح لنشاط الإدارة الجزائرية لم السالغن عن